جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط
استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد

المحاضرة العاشرة:

خامسا: شكل السلطة وتداولها عند افلاطون (انظمة الحكم)

حدد أفلاطون في الجمهورية خمسة أشكال الأنظمة الحكم هي : **الأرستقراطي** (حكم النبلاء) : وهو أكثر نظم الحكم الواقعية كمالا لأنه يهدف إلى الخير والفضيلة ويجسد نظام الدولة العادلة . – **التيموقراطي** (حكم الباحثين عن المجد والشرف) : وهو حكم الأقلية العسكرية المتطلعة إلى المجد والشرف الراغبة في التفوق وتحقيق الانتصارات . **الأوليغارشي** (حكم الأغنياء) : وهو حكم القلة الثرية حيث ترتفع فيه قيمة الثروة والغن فتصبحان مقياس كل شيء . **الديمقراطي** (حكم الأحرار) : وهو حكم المواطنين الأحرار لأنفسهم بأنفسهم وهدفه تحقيق الحرية لأفراد المجتمع وحراستها . **الاستبدادي** (حكم الفرد المستبد) : وهو حكم الفرد الطاغية المستبد وفيه يسيطر الجهل وعدم الكفاءة والاستبداد بالسلطة . **ويتضمن هذا التصنيف الأنظمة الحكم الواقعية عند أفلاطون ثلاثة معايير أساسية تتحدد على أساسها خصائص كل نظام ، وهذه المعايير هي : معيار عدد الحكام : فرد ، قلة ، كثرة " . معيار خصائص الحكام : " نبلاء ، عسكريين ، أغنياء ، أحرار ، مستبدين / طغاة . معيار أهداف الحكام : " الفضيلة ، المجد ، الثروة ، الحرية ، السلطة " . ويمكن إضافة نوع سادس من أنظمة الحكم إلى هذه الأنظمة الخمسة هو نظام الحكم المثالي الفاضل الذي يحكمه الفلاسفة من أهل المعرفة والفضيلة والذي لم يحدد له أفلاطون أشكالا فرعية كما حددها لأنظمة الحكم الواقعية ، لكنه عالجه معالجة فكرية خاصة تركزت في كتابه الجمهورية ولم يعد إليه في مؤلفاته الأخرى التي خصصها للبحث في السبل اللازمة لتحسين النظم الواقعية والتقليل من مشكلاتها ونواقصها مع احتفاظه بفكرة النظام المثالي التي غدت مقترنة لديه بالاعتقاد بتعذر تحقيقها**

ولكن كيف ولماذا يحدث الانتقال السلبي بين هذه الأنظمة السياسية / أشكال السلطة من نظام سيئ إلى آخر أسوا منه ؟

لقد رأى أفلاطون أن الانتقال التنازلي بين أشكال أنظمة الحكم يحدث على شكل دورة تاريخية متعاقبة المراحل تبدأ عندما يفقد النظام القائم إيجابياته وتظهر ممهدات تحوله إلى النظام الأدنى منه ، حيث ينهار النظام الأرستقراطي ويتحول إلى نظام تيموقراطي عندما يغزو حب المجد والبحث عن الشرف قلوب الناس وتتدهور قيمة الفلسفة ، ويسقط النظام التيموقراطي ويتحول إلى نظام أوليغارشي عندما يستبد بالناس حب المال وتعتلي الطبقة الغنية سدة الحكم دون أن يكون للفقراء أي حق أو نصيب فيه ، ويصبح النظام ديمقراطيا عندما ينتشر الحسد والصراع بين الأغنياء فينخلون عن أخلاقهم وفضائلهم من أجل الثروة ويصبحون موضع حقد الفقراء وعدائهم ، فتتوزع مسؤوليات الحكم على الجميع ليرتبوا شؤونهم ويديرون حياتهم بما يناسب آراءهم وتطلعاتهم . وتتهيا الفرصة القيام النظام الفردي الاستبدادي عندما يتداعى النظام الديمقراطي بعد أن **تصل فيه الحرية إلى حدها الأقصى** ، ويستخف الناس بالقوانين العرفية والوضعية ، وتغيب سلطة القانون ، فيدب الاختلاف والخلاف بين الناس ، وتدور الصراعات ويسود الظلم لأن الديمقراطية نظام دون قانون لأن الجميع فيه يعاملون على قدم المساواة ولهم نفس الحقوق والواجبات بينما هم غير متساوين فعلية ، **وبذلك يكون نظام الحرية العامة والواسعة (الديمقراطية) عند أفلاطون سببا في قيام أشد أنواع أنظمة الحكم استبدادا وشراسة وقسوة**

والملاحظ على نظرية أفلاطون عن الدورة التاريخية المتعاقبة للنظم السياسية ، إغفالها الإشارة إلى طبيعة عمليات تداول السلطة وانتقالها في الأنظمة الواقعية والوسائل والأساليب والآليات المستخدمة في ذلك ، قانونية أو غير قانونية ، سلمية أو غير سلمية ، أما نظامه المثالي في " الجمهورية فلا بد من الافتراض أن تأسيسه على المعرفة أي العقل ، يجعل أيضا من هذه المعرفة والعقل القيد الأول والأهم على السلطة وعمليات انتقالها التي لا بد وأن تتخذ فيه طابعة قانونيا سلمية بقدر ما تعمل آليات هذا النظام على إعداد أجيال جديدة من الحكام الفلاسفة لتولى السلطة بعد سابقيهم بشكل قانوني وسلمي ومتدرج .

لقد أراد افلاطون أن يوضح بأن دولته المثالية لابد وان تمر أو تعاني من اربع مراحل متدرجة ، كل مرحلة من هذه المراحل هي نتاج المرحلة التي سبقتها : فالتيموقراطية هي وليدة النظام الأرستقراطي ، والاوليكارشية هي وليدة النظام التيموقراطي ، والديمقراطية هي وليدة النظام الأوليكارشي ، والاستبداد هو نتيجة مترتبة عن النظام الديمقراطي والواقع أن هذا الترتيب التنازلي لتصنيف نظم الحكومات يماثل ذلك الذي قدمه الشاعر هزيود لأجناس البشر عند بحثه أصل الوجود ، وهي أجناس الذهب والفضة ، والبرونز ، ثم الجنس الالهي من الأبطال ، ثم جنس الحديد . وبينما يقابل الجنس الآلهي من الابطال النظام الديمقراطي عند افلاطون ، تقابل الأجناس الاخرى النظم الباقية حسب تسلسلها ، أن تقسيم اشكال نظم الحكم بهذا الشكل يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتم الانتقال بها من نظام الى نظام آخر . بعبارة أخرى هل هناك عوامل محددة تلعب دورا في هذا التنقل المرحلي من النظام الأرستقراطي إلى النظام الاستبدادي . في هذا الخصوص نجد افلاطون يقدم لنا تفسيرا عاما ملخصه الآتي :

١- فالنظام التيموقراطي يتولد من النظام الأرستقراطي عندما يبدأ حب التملك يغزو قلوب الناس ، وتبدأ قيمة الفلسفة بالتدهور . ويرى افلاطون أن هذا النظام التيموقراطي) مركب من الخير والشر ، وان الرجل الذي يمثله يكون ذا شهرة للظهور والسيطرة التي لا يدعيها بقوة الخطابة ، وإنما بقوة السلاح والمغامرات المناسبة للحرب .

٢- ويتطور النظام التيموقراطي إلى نظام اوليكارشي عندما يستبد بالناس حب المال وجمعه وتقوم آنذاك الطبقة الغنية بالحكم فعلا دون أن يكون للفقراء أي نصيب فيه . ويبدأ الموسرون ينظرون إلى بعضهم نظرات الحسد ، ويدخلون طريق المنافسة التي تطبع المجتمع العام الذين هم أعضاؤه بنفس هذا الخلق ، ومن ثم يسيرون حثيثا في طريق – المال فاقدين كل اعتبار للفضيلة ، تسيطر عليهم اعتبارات الثروة فحسب ، بهذا الشكل يصبح من الصعب القول أن هناك فروق شاسعة بين الثروة والفضيلة بحيث اذا وضعنا في كفتي ميزان تسقط أحداهما دائما بينما ترتفع الأخرى . في نظام كهذا ، طابعه حب التملك بهذه القوة ، يتحول الأثرياء الأوليكارشيون – غير المكترثين كثيرة بمعايير الفضيلة والشرف – وأولادهم إلى الترهل والتدلل والفساد بل والى الليونة ، ومن ثم يصبحون محط احتقار الفقراء الذين يمتازون بالخشونة رغم ضعف اجسادهم .

٣- ويتولد النظام الديمقراطي من النظام الأوليكارشي عندما يستشعر الفقراء في تفوقا على الأغنياء ، يقودهم بعض من الانتهازيين ممن أثري على حساب الأغنياء المتهاونين ، فيستولون على السلطة في لحظة مناسبة ويعتقلون بعضهم الاغنياء) وينفون البعض الآخر ، ويقتسمون مع الباقين امور الحكم والرئاسة بالتساوي ، فالديمقراطية هي النظام الذي يضمن الحرية للجميع : فالمواطنون في مثل هذا النظام احرار (بالقول والعمل) ومن ثم فإنهم يستطيعون ترتيب اساليب حياتهم بما يتناسب وتطلعاتهم الذاتية مما ينشأ ء عنه اختلاف الأخلاق في هذا النظام إلى حد يفوق ماقد نلمسه في أي نظام آخر . وهكذا يبدو ان دستور هذا النظام كما لو كان أفضل الدساتير : اذ ان هذا الحكم أشبه برداء مرصع مختلف الألوان . وكما يعجب الاطفال والنساء برداء موشح مختلفة ألوانه ، كذلك يحكم الكثير من الناس بأن هذا النظام هو أجمل الأنظمة عموما والواقع أن نبرات سخرية افلاطون تبدو واضحة لأنه يقرر ، بعد ذلك ، وضوح الظلم في ذلك النظام الديمقراطي) حين يقول : هذه هي بعض مظاهر الديمقراطية ويحتمل كل الاحتمال أن تكون دولة مقبولة ، حزبية اللون ، وبغير قانون مادامت تعامل الجميع على قدم المساواة سواء كانوا متساوين حقا أم لا .

٤- ويكون النظام الاستبدادي وليد النظام الديمقراطي عندما تصل الحرية في المجتمع إلى أقصى حدودها . حيث ينتهي الأمر في نظام كهذا إلى حد الاستخفاف بالقوانين المشرعة أو العرفية . أما السيادة فلا تكون أكثر من مجرد ظل . ويعتقد افلاطون ان الحكم الاستبدادي يبدأ من هذه النقطة ... وعلى هذا فإن الحرية الواسعة تصنع الأساس لأثقل انواع العبودية وأشدها شراسة . أن النظام الديمقراطي هو الذي يبيح للفرد أن يفعل ما يشاء ، ويستخف بالقوانين . وعلى هذا ، وفي جميع الاحتمالات ، اذن ، تصنع الديمقراطية ، والديمقراطية وحدها أساس الحكم المستبد . فالدولة التي يستعبدها حاكم مستبد تفقد حرية التصرف بشؤونها فتقاد لأهواء ونوازع فرد بحكمها وفقا لما يشاء ، ولا تميله عليه رغباته.

: واذا كانت الجوانب السابقة المختلفة تشكل بمجموعها الأركان المهمة لمعالجات افلاطون الفكرية كما وردت في كتاب الجمهورية ، فهل هناك من مآخذ أو انتقادات توجه إلى هذه الأفكار

التي تضمنها الكتاب المذكور ؟ تتلخص أبرز الانتقادات الموجهة إلى جمهورية ، افلاطون بالآتي:

١- أن افلاطون كان رجلا خياليا . فآراؤه كانت ذات طابع خيالي بل خرافي ، وان الدولة المثالية التي رسم على الورق صورتها تمثل أمام الانظار صورة رائعة ، ولكن على الورق فقط ، هذه الآراء ، بعبارة أخرى ، كانت مجرد احلام نسج بساطها من خيوط من كلام . لقد ادرك افلاطون هذه الحقيقة في مرحلة مشيبه لذلك نجده يعدل عن نظريته هذه بصدد الدولة المثالية ، وذلك بعد الذي أصابه من خيبة الأمل وما ذاقه من مرارة الفشل حينما حاول ان يقيم (في سيراكيوز) تلك الدولة المثالية التي الملك الفيلسوف غير المقيد بقانون.

٢- أن الحاكم المطلق لايمكن ان يكون حاكما مثاليا . فاعتقاد افلاطون أن حكومة يسيطر عليها فرد مطلق السلطان يمكن أن تكون حكومة صالحة أو مثالية لا يمكن التسليم به مهما بلغ ذلك الفرد (الحاكم) من العلم والفضيلة ، لأن الحاكم لا يمكن ان يكون حاكما صالحا ما لم يكن يدين بمبدأ سيطرة احكام القانون على تصرفاته الناتجة عن افعاله . ويبدو انه قد فات على افلاطون ان ليس هناك ما هو أشد خطرا على أمة بل وعلى الحاكم نفسه من منح ذلك الفرد الحاكم سلطة مطلقة ، طالما أن السلطة مفسدة ، وان لها (السلطة) نشوة تعبث بالرؤوس .

٣- اغفال افلاطون الموهبة السياسية ، فقد تكلم فقط عما يجب أن يكون عليه الحكام من علم وفضيلة وتناسي الموهبة السياسية التي هي في مقدمة مايجب أن يتصف به الحاكم من مزايا . أن هذه الموهبة – شأنها شأن الموهبة الفنية او الادبية – تولد مع الانسان ، فمن لم تولد في نفسه فلن يغرسها التعليم فيها ، وان كان التعليم يغذيها ، اذا ولدت ، وينميها .

٤ – اغفال افلاطون تقرير فترة الانتقال : فقد فات عليه آن يرسم صورة لفترة انتقال يجب اجتيازها قبل بلوغ تلك الصورة من الدولة المثالية ذات الصبغة الشيوعية . وهو أمر لم يتجاوزه كارل ماركس كما هو معروف .

كلمة اخيرة تقال حول كتاب الجمهورية والآراء التي وردت فيه . هذه الكلمة هي انه اذا كان افلاطون قد رأى (في هذا الكتاب) تعارض بين وجود القوانين وحكمة الفيلسوف العادل ، فإن تمرسه بتجربة سيراكوز واحتمالات تدهور النظام المثالي الذي خطط له في خياله نحو حكم الاستبداد والطغيان ، قد أوصلاه الى آراء اكثر واقعية في كتابه (السياسي) حيث عاد الى التقليد الاغريقي في المناداة بضرورة وجود القوانين كحماية للمجتمع ضد أية فرصة يستطيع فيها حكام يفتقرون إلى الفضيلة ، وتعوزهم المعرفة من أن يصلوا إلى مقاليد السلطة . ليس معنى هذا أن افلاطون بتراجعه إلى التقليد الاغريقي في التمسك بالقوانين قد رفع من شأن هذا النظام إلى مستوى حكم الفيلسوف ، وانما جعل منه درجة تليه في المرتبة .. فليس هناك قانون أو تشريع وضعي يفوق المعرفة وما ينتج عنها من حكمة .